الأمم المتحدة

A/C.4/52/SR.14

Distr.: General

21 April 1998
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك،
الاثنين، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مابورانغا . . . . . (زمبابوي)

المحتويات

البند ٨٨ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٨٨ مـن جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (A/52/209، و A/C.4/52/L.9)

١ - **الرئيس:** لفت الانتباه إلى تقرير اللجنة الخاصة بشأن عمليات حفظ السلام (A/52/209) وإلى عدد من الرسائل ذات الصلة.

٢ - **السيد زكي** (مصر): تحدث بصفته مقرر اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، فقدم تقرير اللجنة الخاصة، وقال إن التقرير يركز على مواضيع هامة من قبيل المبادئ المتعلقة بالاضطلاع بعمليات حفظ السلام، وآليات التشاور، وقضايا شؤون الموظفين، وقضايا الإصلاح، إلى جانب عدد من المقترحات العملية المتصلة بتخطيط هذه العمليات والاضطلاع بها.

٣ - وترى اللجنة الخاصة أن من الضروري للأمم المتحدة أن تكون لديها الوسائل اللازمة للاستمرار في صون السلام والأمن الدوليين من خلال القيام على نحو فعال بأعمال التخطيط والوزع والإدارة في عمليات حفظ السلام الحالية والمستقبلة. وليس من الجائز أن تستخدم هذه العمليات كبديل لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، على نحو متضامن، بما يناسب من وسائل. وينبغي إيلاء الاهتمام للطرق التي يمكن بها أن تواصل هذه الجهود دون انقطاع بعد انتهاء عملية حفظ السلام.

٤ - وفيما يتعلق بقضية المشاورات التي تضم مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، تشجع اللجنة الخاصة تنفيذ الاتفاقات الراهنة، على نحو دقيق وموقوت ومنتظم، وهذا لا يحول دون القيام بمشاورات بأشكال أخرى.

٥ - وفي إطار مراعاة تزايد صعوبة وخطورة الظروف التي يُضطلع فيها بعمليات حفظ السلام، طلبت اللجنة الخاصة إلى الأمين العام أن ينظر في إمكانية تحسين طريقة اختيار كبار القادة العسكريين وإعدادهم. وفيما يتصل بقضية التعويض عن الوفاة والعجز، أوصت اللجنة بتمديد نطاق مبدأ المعدل الموحد والقياسي للتعويض كيما يشمل جميع المراقبين والقوات. ومن المعروف للجميع أن اللجنة الخامسة قد اتخذت قرارا بهذا المعنى.

٦ - وحثت اللجنة الخاصة الأمين العام على أن يعالج مسألة استخدام الأفراد المعارين والمنتدبين داخل إدارة عمليات حفظ السلام، وذكرت أنه ينبغي أن يستخدم هؤلاء الأفراد مع إيلاء الاعتبار اللازم لأهمية المحافظة على الوضوح، إلى جانب التمثيل الجغرافي على أوسع نطاق ممكن، لفترات محدودة ومحددة. ومن الجدير بالتنويه أن الأمين العام قد أدرج في مقترحاته المتعلقة بالإصلاح تدبيرا يتصل بوضع خطة للاستغناء تدريجيا عن الأفراد المقدمين دون مقابل.

٧ - وبشأن قضية جهود الإصلاح، كان من رأي اللجنة الخاصة أن تشمل هذه الجهود تطوير هياكل مناسبة، في المقار وفي الميدان، خلال فترات الأنشطة العالية أو المنخفضة الكثافة في حفظ السلام للأمم المتحدة. وشجعت اللجنة الخاصة الأمانة العامة على مواصلة جهودها لتعزيز شفافية إجراءات الشراء لديها وكفاءة هذه الإجراءات واستجابتها. وكذلك شجعت الإدارة على وضع استراتيجية متماسكة للدعم السوقي لعمليات حفظ السلام. ومن منطلق إدراك الأهمية الأساسية لقواعد الاشتباك، شجعت اللجنة الخاصة الأمانة العامة على أن تناقش هذه القواعد مع البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات، وذلك قبل وضعها في صيغتها النهائية. وشجعت اللجنة الخاصة الأمانة العامة أيضا على أن تحيط تلك البلدان بالمفاهيم المقترحة أثناء تطوير تلك المفاهيم.

٨ - وفيما يخص القضايا الإنسانية، أكدت اللجنة الخاصة ضرورة التمييز بين عمليات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية، وكان من رأيها، في نفس الوقت، أن بإمكان عمليات حفظ السلام أن تسهم في إيجاد بيئة آمنة لتوصيل

المساعدات الغوثية والإنسانية بصورة فعالة. وبشأن الشرطة المدنية؛ ارتأت اللجنة الخاصة أنه ينبغي الحرص، لدي القيام بعمليات حفظ السلام، على التمييز بوضوح بين مهام الشرطة والمهام العسكرية. وكان من رأيها كذلك أن الشرطة المدنية تستطيع أن تؤدي دورا رئيسيا في استعادة النظام المدني ودعم سيادة القانون، وفي تعزيز المصالحة المدنية أيضا.

٩ - ولا تزال اللجنة الخاصة تعتقد أن الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة تشكل عنصرا أساسيا في تحسين فعالية عمليات حفظ السلام وقدرتها على الوزع السريع. وقد أعربت اللجنة الخاصة عن قلقها إزاء التأخير المستمر في السداد للدول المساهمة بقوات، مما يسبب صعوبات لجميع البلدان المساهمة بقوات ومعدات، ولا سيما البلدان النامية، ومما يؤثر بشكل سلبي على المساهمات في عمليات حفظ السلام في المستقبل.

١٠ - وأوصت اللجنة الخاصة الأمم المتحدة بأن تولي اهتماما خاصا بتعزيز قدرة منظمة الوحدة الأفريقية في مجال منع الصراعات وإدارتها وتسويتها، وكذلك بتعبئة المساعدة، ولا سيما الدعم السوقي والمالي، لوحدات حفظ السلام الأفريقية ولأنشطة منظمة الوحدة الأفريقية في هذا المجال.

١١ - وفي النهاية، أقرت اللجنة الخاصة بأن عام ١٩٩٨ يوافق الذكرى السنوية الخمسين لحفظ السلام، وأوصت بأن تحتفل الأمم المتحدة بهذه المناسبة.

١٢ - **السيد ميات** (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): استعرض بإيجاز أنشطة إدارة حفظ السلام. وقال إن ما يقرب من ٠٠٠ ١٩ من الجنود وضباط الشرطة المدنية يشاركون في الوقت الراهن في ١٥ عملية من عمليات حفظ السلام. وفي عام ١٩٩٧، اختُتمت بنجاح بعثتان من بعثات المراقبين: فبمساعدة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، استعيد السلام المدني هناك؛ وذلك في حين أن فريق المراقبين العسكريين الملحق ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا قد اضطلع بدور حاسم في نزع سلاح المتمردين السابقين وتسريحهم. ومن الحري بالمجتمع الدولي أن يشعر بالفخر إزاء منجزات كل من هاتين البعثتين.

١٣ - والعمليات السالفة الذكر تشكل جزءا واحدا من أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. والإدارة تقوم أيضا بالإعداد لعملية يحتمل القيام بها في سيراليون، إلى جانب التوسع في البعثتين الموجودتين حاليا في طاجيكستان والصحراء الغربية. ولقد اضطلع بقدر كبير من العمل فيما يتصل بالإعداد لثلاث عمليات في منطقة البحيرات الكبرى، وهذه العمليات لم يجر وزعها، في نهاية الأمر. وتعمل الإدارة على نحو وثيق مع المنظمات الإقليمية من أجل منع وفض الصراعات، وخاصة في أفريقيا. وهي تقوم أيضا بتوفير دعم إداري وسوقي للبعثات السياسية والإنسانية المضطلع بها في الوقت الراهن على يد إدارات أخرى بالأمانة العامة.

١٤ - وتشارك الإدارة أيضا في تعزيز قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة للصراعات في المستقبل. وأحد عناصر هذا العمل يتصل بأنشطة وحدة التدريب. وفي عام ١٩٩٧، اضطلع بثلاثة تدريبات للمحاكاة في البرازيل والسلفادور وزمبابوي. وركزت وحدة التدريب بشكل خاص على أنشطة حفظ السلام في أفريقيا، حيث عُقدت حلقة دراسية عن حفظ السلام في غانا، كما عقد مؤتمر في داكار. وتنوي اللجنة أن تدعو لعقد اجتماع في المستقبل القريب يضم كافة الدول الأعضاء بشأن تعزيز قدرة أفريقيا في مجال حفظ السلام، بصفة خاصة.

١٥ - وقد أدت موافقة اللجنة الخامسة على الميزانية المتصلة بقاعدة السوقيات في برينديزي إلى حفز الجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة من أجل تحسين كفاءة دعمها السوقي للعمليات. وهي ستتيح القيام بجرد أرصدة المواد والمعدات التي تراكمت هناك في أعقاب البعثات التي اكتملت، إلى جانب إعداد مجموعتين لبداية العمل تتضمنان الأصول والمواد اللازمة لدعم مقر بعثة تضم ١٠٠ فرد لفترة الأشهر الثلاثة الأولى من العملية، فضلا عن استخدام الموارد المتاحة بمزيد من التعقل.

١٦ - وفي ضوء مشاعر القلق التي أعرب عنها الأمين العام وأبدتها الدول الأعضاء، تقوم الأمانة العامة بنشاط بدعم تعزيز قدرة المجتمع الدولي في مجال الوزع السريع. وثمة سبع وستون دولة من الدول الأعضاء تشارك في الوقت الراهن في نظام الترتيبات الاحتياطية. وهناك حدث رئيسي في هذا السياق يتمثل في إنشاء العنصر التخطيطي للواء الاحتياطي العالي الاستعداد، وذلك في الدانمرك. وقامت الأمانة العامة أيضا بمواصلة وضع خطط تتعلق بإنشاء مقر بعثة للوزع السريع، رغم أن هذه الخطط ينبغي أن يُنظر فيها في السياق الشامل لاحتياجات الإدارة من الموظفين.

١٧ - ومافتئ هناك اتجاه أخير في الصحافة وفي محافل أخرى يتعلق بالتقليل من شأن أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وبتقييم أنشطة الإدارة وفق مجرد عدد العمليات قيد الإعداد أو عدد الموزعين من القائمين بعمليات حفظ السلام. ومع هذا، فإن أهمية تلك الأنشطة تتجاوز إلى حد كبير تلك الأرقام المجردة. ومن الجدير بالتأكيد، في هذا السياق، أهمية تفهم الدور الحاسم الذي يمكن لأنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام أن تواصل الاضطلاع به في المستقبل. وفي بعض الأوقات، كانت بعض الدول الأعضاء ترد قائلة بأنها لا تحبذ احتمال وزع عمليات جديدة، وتبدي تشككها في قدرة المنظمة على إنهاء هذه العمليات على نحو ناجح. ومع هذا، فإن المرء يتساءل قائلا: كيف يمكن الوقوف دون تحرك في مواجهة الصراعات الحالية، التي كثيرا ما تؤدي إلى آثار خطيرة بالنسبة لاستقرار الدول المجاورة. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن الاتجاه نحو الاعتماد على منظمات إقليمية ودون إقليمية لفض الصراع قد أتى بنتائج طيبة عند وجود علاقة عمل وثيقة ومتينة. ولا شك أن هذه المنظمات تستطيع أن تضطلع بدور إيجابي، بل وبدور حاسم، في بعض الحالات، ولكنها تواجه أحيانا قيودا هيكلية أو مالية أو تخطيطية تتجاوز في حدتها تلك القيود التي تكتنف الأمم المتحدة. كما أن أطراف الصراع قد تنتابهم الوساوس بشأن حيدتها، بل وبشأن مدى استصواب تدخلها، لأسباب تاريخية أو سياسية. وقد جاء تقاسم الأعباء مع المنظمات الإقليمية بمسؤوليات إضافية بالنسبة للمجتمع الدولي. ومع هذا، فإن من الواضح أن الشراكة الجديدة توفر فرصا هامة، وأنه ينبغي تعزيزها، مع مراعاة أن استخدام إمكانات المنظمات الإقليمية لا يمكن أن يكون دواء لجميع المشاكل الصعبة التي تواجه حفظ السلام.

١٨ - ومن الضروري لولايات عمليات الأمم المتحدة أن تكون من أوضح ما يمكن، كما أن من الضروري أن تزود بموارد كافية. وهذه العمليات تشكل وسائل ذات إمكانات هائلة، ولكن ينبغي تناولها بدقة وتفهم وتقدير.

١٩ - وفي سياق برنامج الأمين العام المتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، حاول الأمين العام أن يعزز من سلطة ممثله الخاص على كافة جوانب وجود الأمم المتحدة في بلد ما، كما حبذ إعطاء مزيد من السلطة والمساءلة على الصعيد الميداني. وثمة تدبير مزمع آخر يتمثل في الإلغاء التدريجي للأفراد المعارين، باستثناء من يؤدون أعمالا متخصصة. ورغم أن هذا الإجراء سيكون مفيدا دون شك على المدى الطويل، فإنه قد يؤدي إلى مشاكل إدارية ضخمة على المديين القصير والمتوسط. وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، كان يعمل داخل الإدارة على سبيل المثال ١٣٤ من الأفراد العسكريين المقدمين دون مقابل، في حين أنه لم يخصص لها من الموارد المالية سوى ما يتصل بـ ١٧ وظيفة عسكرية. وينبغي تزويد الإدارة بموارد مالية تقابل احتياجاتها الحقيقية من الموظفين. وليس من الممكن أن يُتنبأ بالاحتياجات المستقبلية في مجال حفظ السلام بصورة دقيقة، ولكن التجربة قد أوضحت في نفس الوقت أنه يتعذر اللحاق ببناء قدرة الأمانة العامة في حالة الانتظار إلى حين انفجار الأزمة بالفعل. ومن الواجب على هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تبذل كل ما في وسعها من أجل تعزيز الإدارة نفسها إلى جانب تعزيز الأسس الهيكلية المتعلقة بعمليات حفظ السلام في المستقبل.

٢٠ - **السيد غامباري** (نيجيريا): قال إن بعض الدول الأعضاء تنتظر من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رائد في حفظ السلام على الصعيد الدولي، ومع هذا فإن بعض الدول، ولا سيما تلك الدول التي تحبذ الانتقال إلى دور يتسم بمزيد من الوقائية، تفضل أن ترى الأمم المتحدة أقل مشاركة في هذه العمليات. ويؤكد وفد نيجيريا من جديد، رغم ذلك، أن تحقيق السلام والأمن الدوليين ما زال بمثابة الهدف الجماعي للأمم المتحدة كما أنه مبرر وجودها.

٢١ - وتشهد الأمم المتحدة في هذه المرحلة من تاريخها مجموعة من الإصلاحات الأساسية. ووفد نيجيريا يعلن دائما أن إصلاح المنظمة لن يكتمل إلا إذا كان هناك تعزيز للجمعية العامة. وينبغي لأعمال اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أن تسهم في تعزيز سلطة الجمعية العامة. واللجنة الخاصة منوطة بولاية إجراء استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات. ووفد نيجيريا يرحب بما اضطلعت به اللجنة الخاصة من أعمال بالغة النفع، وتقرير هذه اللجنة (A/52/209) يتضمن مقترحات وتوصيات ونتائج بشأن قضايا من قبيل المبادئ التوجيهية وتعاريف ولايات عمليات حفظ السلام وتنفيذها؛ والمشاورات بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن؛ وتعزيز قدرة المنظمة على حفظ السلام؛ والتعاون مع الترتيبات الإقليمية؛ ومسائل أخرى. وقد نظرت اللجنة الخاصة في اتخاذ خطوات عملية لكفالة تزويد عمليات حفظ السلام في المستقبل بقاعدة سوقية سليمة وأساس مالي يمكن التنبؤ به. وهذا هو السبيل الوحيد لتطبيق استراتيجية متماسكة ومتكاملة في مجال منع الصراعات وإدارتها وتسويتها مع تضمينها الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام في أعقاب الصراع.

٢٢ - وقد أثبتت التجربة أن الاستجابة للصراعات في حينها مسألة حاسمة بالنسبة لتحقيق نجاح عمليات حفظ السلام. ووفد نيجيريا قد تابع باهتمام مبادرات جرت مؤخرا من قبل مجموعة من البلدان لوضع آلية يمكن لها أن تساعد الأمم المتحدة في الاستجابة للأزمات على نحو عاجل. وكان الهدف ذو الصلة متمثلا في اختزال الفترة الواقعة بين الإذن بعملية حفظ السلام والوزع الفعلي لها اختزالا كبيرا. ومع هذا، فإن وفد نيجيريا يؤكد من جديد أنه يفضل إجراء النظر في كافة المقترحات المتصلة بالوزع السريع في نطاق الترتيبات الاحتياطية القائمة. ومن الواجب لأي مشروع مضطلع به في مجال صون السلم والأمن الدوليين أن يتسم، قدر الإمكان، بأوسع نطاق من التوزيع الجغرافي فيما يتصل بالأفراد المكونين له. ومن الواجب أن تتاح للدول كلها فرصة الإسهام في اتخاذ القرارات المتعلقة بمسألة تحظى بهذا القدر الكبير من الأهمية.

٢٣ - وليس بوسع الأمم المتحدة أن تضطلع بعملياتها المتصلة بحفظ السلام، أو بأي مهمة من مهامها، دون تمويل كاف. ومن ثم، فإن وفد نيجيريا يحث جميع الدول دون هوادة أن تفي بالتزاماتها الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بسداد المبالغ المستحقة عليها بالكامل وفي الوقت المناسب ودون شروط. ومن جراء الصعوبات المالية التي تكتنف الأمم المتحدة، والتي ترجع إلى عدم سداد بعض الدول الأعضاء لما عليها من مستحقات، فإن بلدانا كثيرة من البلدان المساهمة بقوات، ومنها نيجيريا، قد تراكت لها مبالغ ضخمة من المتأخرات التي لم تسدد بعد، ويجب تصويب هذا الوضع دون مزيد من التأخير.

٢٤ - وفي الوقت الذي يتزايد فيه القلق بشأن الحالة المالية للمنظمة، فإن التحديات المتعلقة بحفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام تلقي على عاتق الأمم المتحدة عبئا مطرد الثقل. وفي هذا الشأن، يؤيد وفد نيجيريا تماما التماس الأمم المتحدة بشكل دائم لسبل التعاون، على نحو له مغزاه، مع المنظمات الإقليمية. وكان ثمة نجاح كبير على صعيد التعاون في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بين الأمم المتحدة وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تناول الصراع الليبيري. وقد سادت نفس هذه الروح من التعاون في مجال تسوية الحالة بسيراليون. ومن الواجب على المنظمات الإقليمية وسائر الترتيبات أن تعمل جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة للمساعدة في فض الصراعات، ومع هذا، فإنه ينبغي أن يوضع إطار هذا التعاون بشكل يتسم بالدقة، وذلك من أجل تجنب أي حالة من حالات سوء الفهم. والأمم المتحدة تضطلع بمسؤولية رئيسية تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، ولكن هذه المهمة ليست قاصرة على المنظمة. وينبغي لإطار التعاون بالتالي أن يأخذ في الحسبان أن الأمم المتحدة لا تزال مركزا للتنسيق فيما يتصل بصون السلم والأمن الدوليين، وأنه لا يجوز بناء على ذلك أن يزج بها وراء الستار من قبل أي ترتيبات إقليمية أو متعددة الأطراف. ومن ناحية أخرى، ينبغي إيلاء كل تشجيع ممكن للمنظمات أو الترتيبات الإقليمية التي أثبتت أن لديها حزم كاف في ميدان معالجة أزمات بعينها، والتي تحتاج لمساعدة دولية عن طريق الأمم المتحدة. وقد كانت تجربة فريق الرصد في حل الأزمة الليبيرية نموذجا مثاليا في هذا الشأن، رغم أن الدعم المالي والسوقي الدولي لهذه المبادرة لم يكن كافيا، سواء في المرحلة الأولية أو فيما أعقبها من مراحل. ومن دواعي التشجيع أن تتلقى المنظمات والترتيبات الإقليمية في إطار ما

تبذله من جهود لحل الأزمات الناشئة ما يلزم من دعم مالي وسوقي، من خلال الأمم المتحدة، طوال فترة عملية حفظ السلام.

٢٥ - **السيد دوفال** (كندا): أيّد بقوة تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام الذي حظي بتوافق الآراء (A/52/209)، وما جاء به من مقترحات وتوصيات ونتائج، وحث جميع الدول الأعضاء على اعتماد مشروع القرار A/C.4/52/L.9 بتوافق الآراء.

٢٦ - وقال إن من رأي وفد كندا أن مداولات اللجنة الخاصة قد أسهمت في إحراز تقدم كبير في بعض المجالات، ولا سيما في وضع أساس للقيام فيما بعد بصياغة جدول موحد لمدفوعات التعويضات في حالات الوفاة أو العجز. وقد أحرزت إدارة عمليات حفظ السلام تقدما مشجعا في مجال تنفيذ نظام مراقبة الأصول الميدانية الذي وضع بالفعل دون أن تكون له سوابق مماثلة. وكانت ثمة نتائج إيجابية لأعمال فرق المساعدة على اختيار الشرطة المدنية في تقييم وحدات الشرطة الوطنية في مرحلة ما قبل الوزع، وكذلك للحلقات الدراسية المتعلقة بالمدربين الوطنيين في مجال صون السلام. وقد تزايد عدد الدول الأعضاء التي تشارك في نظام الترتيبات الاحتياطية. وأسهمت هذه المبادرات في إدخال تحسينات على قدرة المنظمة في مجال الاضطلاع بعمليات حفظ السلام. ومن ناحية أخرى، لم يحرز تقدم في مجالات أخرى هامة، فقد كان هناك على سبيل المثال تأخير متراكم في التسديدات المتصلة بحفظ السلام من جراء عدم دفع الحصص المقررة في هذا السبيل.

٢٧ - وبوسع اللجنة الخاصة أن تركّز في عملها مستقبلا على القضايا الحاسمة من قبيل هيكل وتنظيم الإدارة، وطرق وسبل توفير الموارد المالية الضرورية لمساندة عملياتها. وقد أجرت الإدارة استعراضا داخليا لتنظيمها، ولكن لا توجد دلالة قوية على إحراز أي تقدم حتى الآن. وعلاوة على ذلك، ستضطر الدول الأعضاء، في أعقاب ما تقرر من إجراء تخفيض كبير في استخدام الأفراد المقدمين دون مقابل في المستقبل، أن تختار بين تمويل الإدارة على أساس مستقر أو سرعة تلاشي كافة القدرات المحسنة التي تكونت خلال السنوات القليلة الماضية.

٢٨ - وأثناء الأعوام الثلاثة التي انقضت، هبط مستوى نشاط الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، كما أنه لم يؤذن ببعثات جديدة منذ ما يقرب من عامين. ومن جراء هذا، زعم البعض أن "الشمس قد غربت" على عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة، وأنه ينبغي الاضطلاع بمثل هذه العمليات من قبل المنظمات الإقليمية أو من قبل "تحالفات الدول المستعدة لذلك". وكندا لا تشاطر هذا الرأي. وهي لا تزال تؤيد العمليات الواسعة النطاق على يد الأمم المتحدة، لأسباب تتعلق بالحيدة والإدارة السياسية والموارد. ومن الواجب على المنظمة أن تحتفظ بقدرتها حتى تقوم على نحو سريع وفعال بالاستجابة لأي حالة قد تظهر.

٢٩ - **السيد سانتابوترا** (تايلند): تحدث باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عنصر هام في صون السلم والأمن الدوليين. وبلدان عدم الانحياز تؤيد كل التأييد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومن رأيها أنها بعثات مفيدة، ومع هذا، فإنها ترى أن عمليات حفظ السلام يمكن لها أن تسهم في فض الصراعات ولكن لا يمكن لها، ولا يجوز لها، أن تكون تدابير دائمة. وينبغي أن تستند القرارات المتصلة بإنشاء عمليات لحفظ السلام إلى المبادئ الواردة في الفقرات ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من تقرير عام ١٩٩٧ للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/52/209).

٣٠ - ومنذ دورة الربيع في عام ١٩٩٧، التي عقدتها اللجنة الخاصة، كانت هناك تطورات إيجابية في ميدان حفظ السلام لدى الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتصل بقضايا الأفراد المعارين أو المقدمين دون مقابل ومعدل تعويض الوفاة والعجز. وبلدان عدم الانحياز ترحب باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥١، الذي يطلب إلى الأمين العام أن يلغي تدريجيا استخدام الأفراد المقدمين بدون مقابل، وهي تدعو إلى تنفيذ هذا القرار من جميع جوانبه بأسرع ما يمكن. وهي ترحب كذلك بالتقدم المحرز في مجال تحديد معدل عادل موحد لتعويض الوفاة والعجز.

٣١ - وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية، توجد قضايا كثيرة بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتدقيق. وفيما يخص السداد للبلدان المساهمة بقوات، سبق لحركة عدم الانحياز أن أعربت عن قلقها، في بيانها المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بشأن استمرار الاقتراض من صندوق حفظ السلام لتمويل الميزانية العادية، مما أدى إلى تأخير المدفوعات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات، وخاصة البلدان النامية. وبلدان عدم الانحياز تعلّق أهمية كبيرة على هذه القضية، فهي تؤثر بشكل معاكس على مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٣٢ - وبشأن تحويل عمليات حفظ السلام، كرر القول بأن الأمم المتحدة ينبغي لها أن تحوز الموارد الضرورية لتمويل كافة البرامج المأذون بها، بما فيها عمليات حفظ السلام. وقد نوقشت هذه القضية بالتفصيل في اللجنة الخاصة بدورتها في عام ١٩٩٧. وفي هذا الصدد، تؤيد بلدان عدم الانحياز كل التأييد الآراء المعرب عنها في الفقرة ٨١ من تقرير اللجنة الخاصة، وهي تبدي أسفها مرة أخرى لأن بعض الدول المتقدمة النمو لم تدفع حتى الآن اشتراكاتها بالكامل وفي حينها ودون شروط. وهذه الحالية غير مقبولة لدى بلدان عدم الانحياز، وهي ليست عادلة بالنسبة لسائر الدول الأعضاء.

٣٣ - وعلى صعيد ممارسات الشراء، ينبغي للشفافية أن تكون عاملا رئيسيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب علاوة على ذلك إيلاء الأولوية لشراء السلع والخدمات ذات المستوى والسعر المعادلين من البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ترحب بلدان عدم الانحياز باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٣١/٥١، ولا سيما ما ورد به من آراء في الفقرة ٢٦، وهي ترى أنه ينبغي، عند القيام بمنح عقود الشراء المتصلة بحفظ السلام، تفضيل الدول الأعضاء التي وفّت بالتزاماتها المالية إزاء المنظمة.

٣٤ - وفي الوقت الذي تعلّق فيه بلدان عدم الانحياز أهمية على إجراء المشاورات، فإنها ترى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدرج هذه الممارسة في نظامه الداخلي. وبشأن قدرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الوزع السريع، تسلم بلدان عدم الانحياز بالحاجة إلى مثل هذه القدرة، وهي تساند بالتالي إنشاء نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية. وهي تؤيد كذلك الآراء الواردة في الفقرة ٧٩ من تقرير اللجنة الخاصة، وتعتقد أن أي جهود لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام يجب أن تقوم على زيادة تطوير هذا النظام. وينبغي تقديم أي مقترحات أو تقارير في هذا الصدد إلى اللجنة الخاصة، فهي تضطلع بولاية استعراض عمليات حفظ السلام من جميع نواحيها.

٣٥ - وبلدان عدم الانحياز تشعر بالقلق، في نفس الوقت، إزاء الترتيبات المنفصلة التي اتخذتها بعض البلدان، ولا سيما في إطار نظام الترتيبات الاحتياطية. وبناء على المعلومات المتاحة، يبدو أن الاقتراح المتعلق بتشكيل لواء احتياطي عالي الاستعداد يستند إلى معايير سبق تحديدها، وأنه قد أدى إلى إيجاد صلات سابقة الترتيب فيما بين شركاء مختارين، وإلى إدخال حالات اشتراط بشأن الحدود الزمنية للمشاركة. وهذا يناقض مقصد وروح الترتيبات الاحتياطية، وهي ترتيبات مفتوحة وشاملة للجميع، وتتسم بإعطاء كل عضو بالأمم المتحدة فرصة لبيان مستوى الدعم الذي يمكنه تقديم ومعدل الاضطلاع بذلك. وقد جاء نظام الترتيبات الاحتياطية نتيجة مشاورات جادة فيما بين الدول الأعضاء، وهو لا يفرض أي قيود أو متطلبات محددة سلفا. وميزته تكمن في تضمنه عديدا من الخيارات. ومن شأن هذه الخيارات أن تتلاشى لو أمكن التوصل إلى ترتيبات منفصلة داخل مجموعة مختارة من المشاركين، مما يفضي إلى استبعاد الغالبية الساحقة من الدول أعضاء الأمم المتحدة عن المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٣٦ - وفي مجال إزالة الألغام، أعرب عن قلقه، في ضوء التوصيات الواردة في الفقرة ٦٥ من تقرير اللجنة الخاصة، إزاء نقل أنشطة إزالة الألغام من إدارة الشؤون الإنسانية إلى إدارة عمليات حفظ السلام. وطالب بإيضاحات من الأمين العام بشأن كيفية تناول تلك الأنشطة الإنسانية المتعلقة بحفظ السلام في إدارة عمليات حفظ السلام. وأكد علاوة على ذلك أنه ينبغي أن تظل سياسات وممارسات وأنشطة إزالة الألغام، التي حددتها إدارة الشؤون الإنسانية، بعيدة عن أي تأثير.

٣٧ - وعمليات حفظ السلام عنصر حساس من عناصر أعمال الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ومن الواجب على الدول الأعضاء أن تكفل تأسيس ووزع عمليات حفظ السلام كلما دعت الأحوال إلى ذلك، مع إكسابها الفعالية بقدر الإمكان. وقال إن البلدان التي يتحدث باسمها تؤكد من جديد أنها ملتزمة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأنها مستعدة للتعاون مع المجتمع الدولي في معالجة القضايا السالفة الذكر وسائر المسائل ذات الصلة.

٣٨ - **السيد ميات** (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إن نقل أنشطة إزالة الألغام إلى إدارة عمليات حفظ السلام ليس من شأنه على الإطلاق أن يفضي إلى تقليل الاهتمام بهذه القضية. وسوف يجري تنفيذ وتعزيز كافة البرامج المأذون بها، ولا شك أن دمج الاخصائيين العاملين بإدارتين في وحدة واحدة سيكفل اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطا فيما يتصل بما قد يسمى "ثقافتين".

٣٩ - وهذه القضية كثيرا ما أثارت بعضا من حالات اللبس، فإدارة عمليات حفظ السلام ليست، كما يعتقد البعض، إدارة عسكرية، رغم أنها تتضمن موظفين عسكريين. وثمة شيء من المفارقة، في هذا الشأن، فرئيس وحدة إزالة الألغام بإدارة الشؤون الإنسانية ضابط عسكري، في حين أن رئيس وحدة إزالة الألغام في إدارة عمليات حفظ السلام ممثل لمنظمة إنسانية. وهذا الجمع بين الاختصاصات والمواقف بالغ النفع، وقال إنه سيفعل كل ما يمكن حتى يكفل، لا مجرد عدم "تلاشي" أي شيء، بل تمكين الأمم المتحدة من تعزيز أنشطتها في هذا المجال.

٤٠ - وفيما يخص اللواء الاحتياطي العالي الاستعداد، فإن الإدارة مفتوحة أمام كافة المبادرات والأفكار، وهي تبرم بانتظام اتفاقات جديدة مع وزراء وسفراء البلدان التي ترغب في وضع اتفاقات مع الإدارة بشكل رسمي. وعند تناول مسألة إنشاء اللواء الاحتياطي، تصرفت الإدارة بحيدة كاملة واستجابت بسرعة للمبادرات المقدمة من البلدان في هذا المنحى. ومن الطبيعي أن يضطلع بهذه العملية في جو من الانفتاح التام، وفي إطار نشر المعلومات فيما بين كافة الدول الأعضاء على أوسع نطاق ممكن. ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد أي سرية في هذا الشأن، وأن الأمانة العامة قد اضطلعت عند تنظيم العمليات بالتشاور إلى أقصى حد مستطاع.

٤١ - وسعت الإدارة إلى كفالة شفافية قصوى في إجراءات الشراء، فالمسألة تتعلق في هذا الشأن بسلطة المنظمة ونوعية العمل وإمكانية توفير الأموال. وستُتخذ التدابير اللازمة لتمكين البلدان النامية من المشاركة في هذه العملية. وفيما يتصل بالأفراد المقدمين دون مقابل، أشار إلى أن التخفيض في إعداد هؤلاء الأفراد ينبغي له أن يكون مصحوبا برصد موارد من موارد الميزانية من أجل تشغيل الموظفين الدائمين الضروريين لأعمال الإدارة. وفي حالة عدم القيام بذلك، فإن قدرة الإدارة ستهبط إلى حد كبير، مما قد يؤدي إلى عدم وجود أفراد دون مقابل أو اعتمادات إضافية بالميزانية، وهذا يعني أن الإدارة ستصبح من جراء ذلك عاجزة عن الاضطلاع بواجباتها. وفي هذا الصدد، يتعين تحقيق توازن جغرافي، كما يتعين القيام عند النظر في ميزانية الإدارة في بداية العام التالي بالتحقق من أن التخفيض في عدد الأفراد المقدمين دون مقابل مصحوب بجهود موازية لتهيئة ظروف تمكن الإدارة من العمل على نحو عادي.

٤٢ - **السيد الحسين** (الأردن): قال إن وفده يؤيد موقف حركة بلدان عدم الانحياز، الذي أعرب عنه ممثل تايلند بالنيابة عنها. ومع هذا، فهو يرغب في التشديد على نقاط عديدة تتسم بأهمية خاصة لدى الأردن.

٤٣ - ومن الجدير بالذكر أن أحدث عملية شاملة قد وضعت منذ سنتين، وأنه كانت هناك أزمة ثقة حقيقية فيما بين الدول الأعضاء بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ووفد الأردن يشعر بالاغتباط مع هذا، فالمنظمة لا تزال تبحث العمليات السابقة وتستخلص منها الدروس، وتنظم الأساليب، وتحاول تحسين قدرتها على الوزع السريع وتوسيع نطاق المناقشات في اللجنة الخاصة. والأردن هو أول دولة عضو توقع على مذكرة للتفاهم مع المنظمة بشأن الترتيبات الاحتياطية، وهو يعتقد أن الأمم المتحدة يجب عليها أن تعزز من تأهبها لأية طوارئ مقبلة. ونوه مع الارتياح بجهود موظفي إدارة عمليات حفظ السلام في هذا السبيل.

٤٤ - ووفد الأردن يرحب باتخاذ قراري الجمعية العامة ٢١٨/٥١ هاء و ٢٤٣/٥١، وهو يرى مع هذا أن ثمة شواغل عملية تتطلب انتباه الأمانة العامة واتخاذها لإجراءات علاجية: عجز الأمم المتحدة عن السداد للبلدان المساهمة بقوات من جراء عدم قيام بعض الدول الأعضاء بسداد الأنصبة المقررة عليها بالكامل وفي حينها.

٤٥ - ووفد الأردن يرحب أيضا بالتقدم المحرز في مجال المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، ومع هذا، فهو يكرر الدعوة إلى المضي في تحسين هذه المشاورات من خلال القيام، في جملة أمور، بإدخال البلدان المتأثرة بالأزمات والواقعة في المناطق المعنية. والأردن يؤيد كذلك البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال بشأن البند ١١ من جدول الأعمال، حيث قال إنه ينبغي للبلدان المساهمة بقوات أن تشارك بنشاط في المرحلة المبكرة المتصلة باتخاذ القرار، وذلك في مداولات مجلس الأمن بشأن عمليات حفظ السلام المحتملة.

٤٦ - وفي ختام كلامه، أعرب عن تأييد وفده لتقرير اللجنة الخاصة، وأبدى أمله في أن تقوم الأمانة العامة بسرعة بالاستجابة لما ورد به من اقتراحات وتوصيات واستنتاجات. وكذلك أعلن عن رغبته في أن يقدم التحية للرجال والنساء بالميدان، الذين قدموا أقصى تضحية من أجل السلام. ورحب بما قررته الأمانة العامة من إنشاء مدالية همرشولد لحفظ السلام.

٤٧ - **السيد بالتس** (لكسمبرغ): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، إلى جانب البلدان الحليفة التالية: استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وهنغاريا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يعلّق أكبر أهمية على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومساهمة الدول أعضاء الاتحاد تشكل ثلث المساهمات الإجمالية المقدمة إلى عمليات حفظ السلام، وهذه الدول قد قامت من الناحية المالية بتغطية ما يزيد على ٣٧ في المائة من كافة النفقات المتعلقة بعمليات المنظمة لحفظ السلام. والاتحاد قد قدم، بالإضافة إلى ذلك، مساهمة ملموسة في الاضطلاع بالعمليات التي تنهض المنظمات الدولية الأخرى بأعبائها وفقا للولايات المحددة على يد مجلس الأمن.

٤٨ - وعند النظر في مسألة عمليات حفظ السلام، يتعين أن تراعى الحالة المالية المعقدة السائدة بالمنظمة: فالمديونية المتصلة بالمساهمات الموفرة لهذه العمليات قد بلغت ١,٦ بليون دولار. وفي آذار/ مارس ١٩٩٧، كانت المنظمة مدينة بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار لـ ٧١ بلدا من البلدان المساهمة بقوات، ونصف هذه البلدان من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي. وهذه الحالة لا يمكن لها أن تستمر دون حدود، ويشير الاتحاد الأوروبي مرة أخرى إلى أن الدول الأعضاء يجب عليها أن تفي بالتزاماتها المالية بالكامل وفي حينها ودون شروط.

٤٩ - والاتحاد الأوروبي ينوه مع الارتياح بالعمل البنّاء الذي اضطلعت به اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وهو يعتقد أنه سيستمر في النهوض بأعبائه بهذه الروح. ونجاح عمليات حفظ السلام يتوقف على سلامة مسيرة الآليات الخاصة بكفالة التعاون بين العناصر المدنية والعسكرية لدى المنظمات الوطنية والدولية. وثمة أهمية كبيرة، في هذا الصدد للأخذ بنهج شامل لدراسة وتخطيط وتنفيذ كل من عمليات حفظ السلام ذاتها وكامل مجموعة الأنشطة ذات الصلة، بما فيها الدبلوماسية الوقائية وفرض السلام وبناء السلام والمصالحة والإنعاش في أعقاب الصراع. ومن الواجب أن تتوفر لعمليات حفظ السلام ولايات محددة وأهداف قابلة للتحقيق وهياكل قيادية واضحة. والتعقد المطرد للعمليات المتعددة التخصصات تحتم القيام بتعزيز التنسيق بين شتى عناصرها، إلى جانب الشعب الفرعية بالمنظمة. وفي ضوء ما قررته اللجنة الخامسة مؤخرا، يتعين على الإدارة أن تستعرض هيكلها التنظيمي في ميادين تتضمن ميدان التخطيط، وذلك من أجل إتاحة التخفيض التدريجي لعدد الأفراد المقدمين دون مقابل. وبغية الإبقاء على الإمكانات التشغيلية لدى الإدارة، يتعين القيام على نحو متوازن بإنشاء وظائف جديدة ممولة من ميزانية المنظمة.

٥٠ - والاتحاد الأوروبي يعلّق أهمية على زيادة مشاركة البلدان المساهمة بوحدات في عملية صنع القرار بمجلس الأمن. وثمة أهمية في هذا الشأن لإجراء مشاورات منتظمة بين المجلس والبلدان المعنية.

٥١ - والاتحاد يؤيد إنشاء وتعزيز نظام القوات الاحتياطية وتأسيس مقر الوزع السريع بمقر المنظمة. وهو ينوه أيضا مع الارتياح بالخطط الرامية إلى إنشاء لواء احتياطي عالي الاستعداد، مما من شأنه أن يتيح تعزيز إمكانات المنظمة في ميدان حفظ السلام إلى حد كبير.

٥٢ - والاتحاد الأوروبي لا يستطيع أن يؤيد ما طلبته اللجنة الخامسة من قيام الأمانة العامة بصياغة مفهوم للدعم السوقي يكون أساسا لكافة عمليات حفظ السلام في المستقبل.

٥٣ - وبوسع المنظمات والترتيبات الإقليمية، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أن تقدم مساهمة كبيرة في صون السلام والأمن الدوليين. والاتحاد الأوروبي ينوه في هذا الصدد بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية بهدف تقوية آلية منع الصراعات، التي وضعتها هذه المنظمة. ومن الواجب أيضا تأييد اقتراح الأمين العام بتعزيز التأهب فيما يتصل بتسوية الصراع وحفظ السلام في أفريقيا، وخاصة عن طريق توسيع نطاق مشاركة البلدان الأفريقية في التخطيط الاحتياطي.

٥٤ - وثمة دور متزايد في عمليات حفظ السلام يجري الاضطلاع به على يد الشرطة المدنية، التي ساعدت قوات الشرطة المحلية في استعادة النظام العام ومؤازرة سيادة القانون وتشجيع المصالحة المدنية. وهذا له أهمية كبرى في ضوء ما يلاحظ من عدم اقتصار عمليات حفظ السلام الحديثة على أنشطة حفظ السلام وحدها، فهي تتضمن أيضا عناصر إنسانية. ومن المأمول فيه لدى الاتحاد الأوروبي، في هذا الصدد، أن تعزز وحدة الشرطة المدنية داخل الإدارة، ومن الجدير بالتنويه مع الارتياح بيان رئيس مجلس الأمن في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ (S/PRST/1997/38).

٥٥ - والاتحاد الأوروبي يكرر القول بأن تدريب أفراد حفظ السلام ينبغي الاضطلاع به على يد الدول الأعضاء ذاتها. والأمم المتحدة عليها دور هام في نفس الوقت في مجال دعم هذا النشاط. والاتحاد الأوروبي يهيب بوحدة التدريب أن تواصل جهودها الرامية إلى تشجيع وضع قواعد تدريبية موحدة فيما يتصل بأفراد حفظ السلام.

٥٦ - والاتحاد الأوروبي يعلق أهمية قصوى كذلك على سلامة أفراد حفظ السلام. ومن شأن تعزيز سلامة هؤلاء الأفراد أن يسهم أيضا في تشكيل انطباعات عامة أكثر مواءمة بشأن أعمال الأمم المتحدة في ميدان صون السلام. وينبغي التأكد، في هذا الصدد، من أن الأفراد الموزعين قد اضطلعوا بالتدريب الضروري إلى جانب تلقيهم للمعدات الصحيحة.

٥٧ - والاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد أنه يعلق أهمية كبرى على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من جميع نواحيها. ومن الواجب على المنظمة أن تعزز فعالية عملياتها وأن تقوي إمكاناتها على هذا الصعيد، وفي نفس الوقت، يوجد التزام على الدول الأعضاء بتزويد المنظمة بما يتعين من أفراد وموارد. والاتحاد الأوروبي سيواصل العمل في هذا الاتجاه، وهو يأمل في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٥٨ - **السيد ميات** (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إنه يجب النظر إلى الخطة المتصلة بتخفيض عدد الأفراد المقدمين دون مقابل في سياق دراسة اعتمادات الميزانية المتعلقة بحساب الدعم لعمليات حفظ السلام، مما سيجري في ربيع عام ١٩٩٨، بهدف كفالة الانتقال على نحو سلس دون تقويض أعمال الإدارة. وفي هذا الصدد، يضطلع في الوقت الراهن بالجهود اللازمة من أجل المضي قدما بأسرع ما يمكن، مع مراعاة حقائق الوضع في نفس الوقت. وثمة شيء من التخفيض في عدد الأفراد المقدمين دون مقابل قد تم بالفعل، ويجري حاليا وضع خطة للفترة الانتقالية إلى حين القيام، في ربيع عام ١٩٩٨، ببدء النظر في الميزانية واقتراح إنشاء وظائف لتحل محل وظائف الأفراد المقدمين دون مقابل، في إطار المراعاة الكاملة لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

٥٩ - وفيما يخص مسألة تعزيز قدرة الإدارة على الوزع السريع (لواء القوات الاحتياطية العالي الاستعداد)، لا يوجد أي تمييز في هذا الأمر، والمبادرة ذات الصلة قد انبثقت عن بلدان عديدة، والإدارة ستتولى دراسة كافة المبادرات في سياق الترتيبات الاحتياطية. وتوجد في نفس الوقت خطة لإنشاء مقر لبعثة سريعة الوزع، مما يجري العمل بشأنه في الوقت الراهن. ومع هذا، فقد تعذر حشد موارد كافية. ومقر بعثة الوزع السريع مفتوح للمشاركة من جانب جميع البلدان، وسوف يعين به موظفون يجري تمويل وظائفهم من الاشتراكات الطوعية أو المقررة. ومن الواجب أن تبحث هذه المسألة في ذات الوقت داخل إطار المناقشة التي ستتم في ربيع عام ١٩٩٨ بشأن حساب الدعم لعمليات حفظ السلام. والإدارة ستقدم مقترحات محددة في الربيع، في ضوء مراعاة هدف تخفيض أعداد الأفراد المقدمين دون مقابل إلى جانب الحاجة إلى إنشاء وظائف لكفالة تنفيذ الأعمال الأساسية للإدارة، وسوف يكون مقر بعثة الوزع السريع جزءا من مجموعة التدابير هذه. وهذا هو الاقتراح برمته، وسوف تبذل الإدارة قصاراها في نفس الوقت لضمان الانتقال على نحو سلس وحماية تلك العناصر البالغة الأهمية من أعمال الإدارة.

٦٠ - **السيد كن هوسون** (الصين): قال إنه ما فتئ هناك في السنوات الثلاث الماضية تخفيض حاد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من حيث نطاقها وموظفيها ونفقاتها. ورغم أن المجتمع الدولي يدرك على نحو أكثر وضوحا ما يكتنف هذه العمليات من قيود، فإنها قد ظلت وسيلة لا يمكن الاستعاضة عنها من وسائل الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. ووفد الصين يود أن يطلع أعضاء اللجنة على بعض ملاحظاته بشأن عمليات حفظ السلام.

٦١ - ومراعاة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، لم تكن مجرد أساس تستند إليه المنظمة، بل كانت أيضا بمثابة نقطة بداية لعمليات حفظ السلام. وليس من الجائز أن تستخدم المشاركة المطردة الفعالية في تسوية الصراعات الداخلية بالبلدان كمبرر للتدخل في شؤونها الداخلية. والتاريخ قد أثبت فعالية تلك المبادئ الأساسية التي تنظم عمليات حفظ السلام من قبيل الحصول على موافقة مسبقة من الأطراف المعنية، ومراعاة الحيدة التامة، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس. ومن الواجب أن يكون هناك احترام دقيق لهذه المبادئ من جانب القوات المتعددة الجنسيات التي تعمل بإذن من مجلس الأمن، الذي يتعين عليه أن يعزز الإشراف على أنشطتها لمنع أي فعل قد يعرض سمعة الأمم المتحدة للخطر.

٦٢ - ووجود قاعدة مالية مستقرة أمر ضروري بالنسبة لنجاح أي عملية لحفظ السلام، وإمساك بعض الدول الأعضاء عن دفع الأنصبة المقررة لحفظ السلام لم يؤد إلى مجرد خلق صعوبات هائلة لإعاقة مسيرة عمليات حفظ السلام فحسب، بل أنه قد أدى أيضا إلى إخماد حماس البلدان المساهمة بقوات. ومع هبوط نفقات حفظ السلام بشكل كبير، كان هناك هبوط مقابل في النفقات التي تتقاسمها كل دولة عضو، وقد طالبت الصين هذه البلدان بسرعة سداد ما عليها من متأخرات بالكامل ودون شروط. وأعضاء المنظمة، بما فيهم الصين، لن يتقبلوا أي تصرف من طرف واحد في هذا الصدد، أو أي ترتيبات مالية تميز ضد البلدان النامية.

٦٣ - وكما تبين من التجربة الأخيرة في ميدان الاضطلاع بعمليات حفظ السلام، كان التحديد المسبق لولاية واضحة قابلة للتنفيذ بمثابة عامل أساسي في نجاح هذه العمليات. وفي السنوات الأخيرة، كثيرا ما قامت قوات حفظ السلام بتقبل مهام جديدة تتجاوز قدراتها، وهذا قد أضاف إلى الصعوبات التي تكتنف عمليات حفظ السلام، كما أنه قد أدى في أحيان كثيرة إلى إحداث اضطراب فيما بين الأفراد في الميدان. وعمليات حفظ السلام ليست دواء شاملا لجميع الصراعات، ويجب أن توضع حدود لولايتها. ومن الواجب على الجمعية العامة أن تواصل النظر في طرق أخرى لفض الصراعات، من قبيل الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام في أعقاب الحرب، فيما وراء نطاق مجموعة عمليات حفظ السلام.

٦٤ - وتعزيز القدرة على الوزع السريع لدى عمليات حفظ السلام مسألة هامة من وجهة نظر التنفيذ الفعال للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، وإبقاء الحالات قيد السيطرة. ووفد الصين يؤيد الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل تعزيز الترتيبات الاحتياطية، كما أن حكومة الصين قد أعلنت عن استعدادها للمشاركة في هذه الترتيبات. وفي ضوء ما يلاحظ من استعداد بعض البلدان لتزويد الأمم المتحدة بأنواع أخرة من القوات، قال إن تنوع مصادر قوات حفظ السلام يشكل عاملا هاما يبرز ذلك الدور الفريد الذي تضطلع به عمليات الأمم المتخدة لحفظ السلام. ومع هذا، وحيث أن غالبية الصراعات الحالية تجرى في البلدان النامية، فإن ثمة أهمية لكفالة مشاركة تلك البلدان مشاركة كاملة في عمليات حفظ السلام. والصين تأمل في استخدام امكانات الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة استخداما كاملا بمشاركة الدول الأعضاء، ومن رأيها أنه ينبغي، عقب التشاور مع الدول الأعضاء، القيام بإدخال تدابير جديدة لتعزيز القدرة على الوزع السريع تحت رعاية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

٦٥ - ووفد الصين يشعر بالتقدير إزاء التدابير التي اتخذتها الإدارة من أجل تحسين كفاءة عمليات حفظ السلام. وهو يرحب بما قررته اللجنة الخاصة من تطبيق معدل موحد لتعويضات الوفاة والعجز على الأفراد من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وهو يأمل في أن تنفذ الأمانة العامة هذا القرار في موعد مبكر. ومع هذا، فهو يلاحظ للأسف أن الإدارة لا تزال تستخدم كثيرا من الأفراد المقدمين دون مقابل. ووفد الصين يرحب بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥١ بشأن هذه المسألة، وقد أحاط علما ببيان الأمين العام الذي جاء فيه أنه ستوضع خطة لإلغاء استخدام الأفراد المقدمين دون مقابل بشكل تدريجي، وهو يتطلع إلى تنفيذ هذه الخطة بأسرع ما يمكن. وهو يأمل كذلك في أن تشكيل الإدارة سيراعي تماما مبدأ التوزيع الجغرافي العادل إلى جانب التوازن بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

٦٦ - وحكومة الصين تؤيد تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من الميثاق. وقد لاحظت بصفة خاصة أن المنظمات الإقليمية الأفريقية، من قبيل منظمة الوحدة الأفريقية، تضطلع بدور مطرد الأهمية في مجال منع الصراعات وفضها بالمنطقة. والصين ما فتئت دائما تعلق أهمية كبيرة على القضايا الأفريقية، وحكومة الصين تؤيد جهود المنظمات والبلدان ذات الصلة التي ترمي إلى فض الصراعات بالمنطقة على نحو مستقل. وهي تأمل في أن الأمم المتحدة ستقوم بتوفير مزيد من المساعدة للبلدان والمنظمات الأفريقية بهدف تعزيز قدرة أفريقيا على منع الصراعات وفضها، وكذلك بتنسيق المساعدة المقدمة لأفريقيا من جانب البلدان والمنظمات بمناطق أخرى.

٦٧ - والسلام والتنمية قضيتان مرتبطتان على نحو لا ينفصم، وثمة صراعات كثيرة بالعالم ترجع في آخر الأمر إلى مسائل التنمية. ويجب على الأمم المتحدة أن تقوم، في الوقت الذي تعلق فيه أهمية كبيرة على عمليات حفظ السلام، ببذل مزيد من الجهود لتشجيع التنمية وإخراج البلدان النامية من دائرة الفقر، باعتبار ذلك يشكل الوسيلة الفعلية لمنع الصراعات وكفالة الاستقرار والسلام على المدى الطويل.

٦٨ - ووفد الصين يشعر بالاغتباط لما لاحظه من توسيع نطاق عضوية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٣٦/٥١، وهذا من شأنه بالتأكيد أن يعزز من سلطة اللجنة. وكان من رأيه أن تكون كافة التدابير الرامية إلى تعزيز كفاءة وقدرة عمليات حفظ السلام موضع دراسة كاملة من جانب اللجنة، وأن تعرض هذه التدابير على الجمعية العامة بهدف كفالة صنع القرار بأسلوب يتسم بالشفافية والديمقراطية.

٦٩ - **السيد سونا** (النيجر): قال إن الأمم المتحدة قد تأسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية بهدف تحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية وتعزيز دعائم السلام. والمنظمة قد استخدمت طرقا وآليات مختلفة كثيرة لمنع الصراعات أو فضها، بما في ذلك قوات حفظ السلام، وبعثات المراقبين أو بعثات استقصاء الحقائق، وبعثات المساعي الحميدة، والوسطاء، والممثلين الخاصين. والتخفيضات الأخيرة في مدى استخدام قوات حفظ السلام لم تكن لها تأثير على فعالية وسلطة الأمم المتحدة، فهي لا تزال تحظى بثقة الحكومات. وثمة تزايد في اتجاه

الحكومات إلى محكمة العدل الدولية لتسوية نزاعاتها. وقد صدقت بلدان كثيرة، منها النيجر، على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية.

٧٠ - وثمة صراعات إقليمية كثيرة يجري فضها بمساندة الأمم المتحدة، ولا سيما في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا وأنغولا والصحراء الغربية، حيث سعى الممثل الشخصي للأمين العام للتقريب بين موقفي كل من الطرفين.

٧١ - وحكومة النيجر تؤيد ما تضطلع به الأمم المتحدة من أعمال لصالح السلام. وقد عرضت خدماتها المتصلة بتوفير المساعدة في التغلب على الحالات المتوترة بالقارة الأفريقية، وخاصة في غرب أفريقيا. وإلى جانب الاضطلاع بمساع حميدة، شارك النيجر في عمليات حفظ السلام واستعادة السلام. ووحداته العسكرية قد أسهمت في القوة المتعددة الجنسيات لعملية "عاصفة الصحراء"، وفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وكذلك تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية، في بوروندي وليبريا (في إطار رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا). والنيجر يؤيد بقوة إيجاد حلول سياسية بناء على المفاوضات والتعاون المتعددة الأطراف والاتصالات المباشرة. ومن الممكن كفالة السلم والأمن على نحو دائم في حالة القضاء على جذور الصراع بمساعدة الوسائل والآليات الاقتصادية الرامية إلى تهيئة ظروف ملائمة للتنمية.

٧٢ - **السيد شاتورفدي** (الهند): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

٧٣ - والأمم المتحدة قد اضطلعت بشكل تقليدي بدور هام في صون السلام والأمن الدوليين، وعمليات حفظ السلام ما فتئت تمثل تجديدا لجأت إليه بهدف تشجيع مبادئ ومقاصد الميثاق. ووفقا لهذا الالتزام، ما برحت الهند عبر السنين تشكل دولة من أكبر الدول المساهمة بقوات. وفي الوقت الذي يؤمن فيه وفد الهند تماما بالحاجة إلى حفظ السلام، فإنه يعتقد أن هذه العمليات لا يمكن لها أن تحل محل النمو والتنمية الاقتصاديين على المدى الطويل، فهذان عنصران أساسيان من عناصر السلام الدائم.

٧٤ - والهند ما فتئت تعلن دائما أن حفظ السلام يتسم بطابع غير عسكري، حتى لو شارك فيه أفراد عسكريون. ومن ثم، فإن عمليات حفظ السلام ينبغي لها أن تحوز موافقة الأطراف، وليس من الجائز لها أن تتدخل في الشؤون الداخلية للحكومات. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يصح لهذه العمليات أن تكون بديلا لتسوية سلمية تفاوضية، كما أن ولاياتها يجب أن تكون لفترة محدودة.

٧٥ - والاتجاهات الراهنة في حفظ السلام لا بد لها أن تؤثر بالضرورة على الصعيدين النظري والعملي. وعدد "الخوذ الزرقاء" قد استمر في الهبوط مؤخرا. وبالإضافة إلى ذلك، زاد عدد ائتلافات حفظ السلام المخصصة في مجال تسوية المنازعات. ومع هذا، فإن المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات في نهاية عام ١٩٩٧ سيبلغ مجموعها ٩٠٧ مليون دولار، وهذا مبلغ يزيد كثيرا عن المبلغ الذي كان مستحقا في نهاية عام ١٩٩٦.

٧٦ - وتساءل عما إذا كانت الحاجة إلى حفظ السلام قد هبطت، أم أن البلدان لم تعد ملتزمة كما كانت بالأمن الجماعي في إطار الأمم المتحدة. وهذا قد يوضح أن ثمة تفرقة بين الدورين التشريعي والتنفيذي في مجال صون السلم والأمن الدوليين، بحيث يعزى الدور التشريعي لمجلس الأمن ويحال الدور التنفيذي إلى الائتلافات المخصصة السالفة الذكر كيما تسعى إلى تحقيق ما لديها من أهداف. ومن الواجب أن تعالج هذه الشواغل الأساسية على يد كافة الدول الأعضاء حتى يستند أي إجراء متخذ إلى منطلقات مشتركة.

٧٧ - وفيما يتصل بموضوع التقدم المحرز في عام ١٩٩٧، رحب باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥١ بشأن الإلغاء التدريجي للأفراد المقدمين دون مقابل، وأعرب عن أمله في أن تتوقف إلى غير رجعة تلك الممارسة الشاذة. ورحب أيضا باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢١٨/٥١ هاء، الذي تضمن أحكاما تتعلق بالتعويضات الموحدة في حالات الوفاة والعجز فيما يتصل بالقوات، وكذلك بقرار مجلس الأمن ١١٢١ (١٩٩٧) الذي ينشئ مدالية داغ همرشولد، وكل قرار من هذه القرارات يتضمن، بطريقته خاصة، الإعراب عن التقدير لأولئك الذين جادوا بأرواحهم أثناء خدمتهم للأمم المتحدة.

٧٨ - ومن الواجب على الدول الأعضاء أن تزود الأمم المتحدة بالوسائل الضرورية لاضطلاعها بتلك المهام التي عهدت بها إليها بنفسها. وعلى الكافة بالتالي أن تضمن سداد الاشتراكات المقررة عليها بالكامل وفي حينها ودون شروط مسبقة. والهند قد أثبتت التزامها، لا من خلال سداد مساهمتها بالكامل فحسب، بل أيضا باتسامها بالتفهم إزاء التأخيرات في التسديدات المتعلقة بوحدات الجنود. وثمة خطر قائم، مع هذا، يتمثل في أن العبء المالي الناجم عن تأخيرات طويلة الأجل من شأنه أن يكره البلدان على تخفيض مساندتها لعمليات حفظ السلام.

٧٩ - ويبدو أن مرحلة المشاركة النشطة من جانب الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين تقترب من نهايتها. وكما سبق أن ذكر الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، فإن الأمم المتحدة تعد نفسها لمواجهة تهديدات جديدة عبر وطنية. وأعرب عن أمله في أن المنظمة ستقوم، عند معالجة الجرائم المنظمة والإتجار في المخدرات والإرهاب، التي تشكل تهديدا للأمن الوطني والتنمية الاقتصادية والديمقراطية والسيادة، بإبداء نفس ما كان لديها من حركية في عمليات حفظ السلام. وستواصل حكومة الهند، من جانبها، التزامها بالجهود الدولية في جميع هذه الميادين.

٨٠ - **السيد عبد الله** (غانا): قال إن وفده يرغب في الإعراب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

٨١ - وغانا قد شرعت في المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نفس السنوات الأولى التي أعقبت حصولها على الاستقلال، وهي تمثل حاليا تاسع أكبر دولة مساهمة بالقوات في العالم. ومن ثم، فإن وفد غانا يشعر بالاغتباط لأن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام قد أدخلت غانا بوصفها عضوا كامل العضوية في اللجنة، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٣٦/٥١. وقد تعهدت غانا ببذل أقصى ما لديها من أجل المساهمة في أعمال اللجنة الخاصة.

٨٢ - وقال إن وفده يشعر بالارتياح إزاء أعمال اللجنة الخاصة. وقد قامت اللجنة الخاصة، في تقريرها (A/52/209)، لا بمجرد إعادة تأكيد المبادئ التوجيهية لعمليات حفظ السلام، بل أنها قد عرضت توصيات هامة أيضا، وبعض هذه التوصيات قد انعكس في قراري الجمعية العامة ٢٤٣/٥١ و ٢١٨/٥١ هاء. وغانا تشعر بالامتنان إزاء اللجنة الخاصة نظرا لمساهمتها في حل القضايا الشائكة المعالجة في هذين القرارين.

٨٣ - ومن المؤسف أن ممارسة الاقتراض من حساب حفظ السلام ظلت قائمة دون هوادة. وغانا تشاطر الأمين العام رأيه الذي سبق أن أعرب عنه في هذا الشأن بالفقرة ١١٤ من برنامجه المتعلق بالإصلاح (A/51/950)، وهي تأمل في أن تعالج الجمعية العامة هذه المسألة على نحو جاد عند النظر في مقترحات الإصلاح. وهذه الممارسة قد حالت أحيانا دون مشاركة البلدان النامية الصغيرة التي كانت تود الإسهام بما لديها من موارد هزيلة في الهدف العام المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. ووفد غانا يناشد، بالتالي، مرة أخرى تلك الدول المدينة بمتأخرات مزمنة أن تساعد في دفع عجلة إصلاح الأمم المتحدة إلى الأمام من خلال الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها ودون شروط مسبقة.

٨٤ - ولفت الانتباه إلى الحاجة إلى الشفافية عند شراء السلع والخدمات المتصلة بعمليات حفظ السلام، وحث على القيام، عند منح العقود المتعلقة بهذه السلع والخدمات، بإيلاء الأفضلية للبلدان المساهمة بقوات، وخاصة عندما يتعلق الأمر بموظفيها.

٨٥ - وغانا تؤيد مفهوم الترتيبات الاحتياطية، وكانت من أولى البلدان التي وفت بالشروط المتصلة بالمشاركة الكاملة في هذا النظام. وهي تأمل في أن يستمر هذا النظام في التطور والتحسن، وأن يقوم مزيد من الدول الأعضاء باتخاذ خطوات محددة من أجل المشاركة فيه. ومن خلال هذا النظام، سيطرأ تحسن كبير على قدرة عمليات حفظ السلام على الوزع السريع، وستحتاج الأمانة العامة، لدى معالجة هذه المسالة، إلى النظر في مدى تمكنها من مساعدة البلدان النامية المشاركة في هذه العمليات بالإمدادات السوقية والعمليات التدريبية اللازمة لتحسين قدراتها على الوزع السريع حتى تفي باحتياجات عمليات حفظ السلام.

٨٦ - وعند اختيار الأطراف المشاركة في بعثات الأمم المتحدة، ينبغي للأمانة العامة أن تراعي مبدأي الحيدة والموضوعية، كما ينبغي للمشاورات المتعلقة بهذه المسألة أن تكون واسعة النطاق حتى تتاح لجميع الدول الأعضاء التي ترغب في الوفاء بالتزاماتها في إطار الميثاق فرصة متساوية للاضطلاع بذلك.

٨٧ - **السيد أمين منصور** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل تايلند. وخلال العام الماضي، كان هناك تخفيض في عدد الأفراد المشاركين في عمليات حفظ السلام وكذلك في حجم هذه العمليات، مما يرجع إلى ما حدث من تنظيم أو إلى تغييرات في البيئة السياسية. وذكر أن من رأي وفده أن تخفيض تكاليف عمليات حفظ السلام يتيح فرصة لتخصيص موارد إضافية من أجل تناول المشاكل التي تعوق الأنشطة الإنمائية والتي تشكل أسبابا جذرية لكثير من الصراعات. وفي مجال كفالة اضطلاع قوات حفظ السلام بولايتها على نحو مناسب، توجد أهمية أساسية لوضع قواعد للاشتباك ذات معالم واضحة وصياغة مدونة لقواعد السلوك فيما يتعلق بالقائمين بحفظ السلام، إلى جانب صوغ مبادئ توجيهية للتدريب الوطني.

٨٨ - وبالنسبة لمسألة الأفراد المعارين أو المقدمين دون مقابل، قال إن وفده يرحب بالخطة الواردة في تقرير الأمين العام (A/51/950)، والتي تتصل بإلغاء استخدام الأفراد المقدمين دون مقابل على نحو تدريجي، وهو يرى أن هذا التدبير خطوة إيجابية نحو تحسين تشكيل موظفي إدارة عمليات حفظ السلام. وثمة تطور إيجابي آخر، وهو اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢١٨/٥١ هاء، الذي نص على نظام للتأمين الذاتي، وكذلك على وضع معدلات قياسية موحدة لسداد التعويضات في حالات الوفاة أو العجز التي تتكبدها القوات في خدمة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٨٩ - وعدم سداد الاشتراكات يؤثر بشكل معاكس على مختلف جوانب عمليات حفظ السلام، بما فيها فعالية هذه العمليات، إلى جانب الرد السريع للمصروفات التي تحملتها الدول الأعضاء المساهمة بقوات أو بمعدات، ولا سيما البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ينبغي مراعاة الجدول الخاص القائم للأنصبة المقررة، الذي وضعته الجمعية العامة في قرارها ٣١٠١ (د - ٢٨) المؤرخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، والذي أخذ في الاعتبار تلك المسؤولية الخاصة المناطة بالأعضاء الدائمين الخمسة بمجلس الأمن.

٩٠ - وبيَّن أن وفده يحيط علما، مع الحذر، بالمبادرات الجديدة المتصلة بإنشاء آلية للإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية ومقر بعثة للوزع السريع. وفي حين أن اندلاع الصراعات وعواقبها المدمرة تعد مبعث قلق بالنسبة للكثير من الحكومات، بما فيها حكومة إيران، فإن الآثار المالية والآثار السلبية الأخرى المترتبة على هذه الآلية تضطر هذه الحكومة إلى الالتزام بالحذر. ومن الضروري، علاوة على ذلك، ألا يكون هناك تناقض بين مسيرة هذه الآليات ومبادئ القانون الدولي بصفة عامة وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بصفة خاصة.

٩١ - وأعلن أن وفده يؤيد بقوة فكرة القيام على نحو نشط باشراك البلدان المساهمة بقوات في المشاورات والمناقشات ذات الصلة التي ينظمها مجلس الأمن. وعند وضع هذه الفكرة موضع التنفيذ، مع توفير مزيد من الشفافية في أعمال المجلس، يلاحظ أن الدول التي ليست أعضاء بالمجلس سوف تتشجع على تعزيز جهودها الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين.

٩٢ - وثمة أهمية قصوى لمراعاة عدد من المبادئ، التي وردت في الميثاق أو التي تحددت بناء على تلك الخبرة القيّمة التي اكتسبت في عمليات حفظ السلام السابقة. وهذه المبادئ هي: احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي والسيادة، وعدم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والحيدة، والحصول على موافقة الأطراف المتحاربة. ومن الجدير بقرارات مجلس الأمن المنشئة لعمليات حفظ السلام أن تتضمن، بتعبيرات واضحة، ولاياتها المحددة وأهدافها وهيكل قيادتها وتمويلها من أجل تحقيق نتائج مثمرة للجهود الرامية إلى تحقيق حلول سلمية للصراعات. وقال، في النهاية، إن وفده يؤيد توصية اللجنة الخاصة التي تقضي بتكريس جزء من اليوم الأول من الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة لعقد اجتماع تذكاري للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لعمليات حفظ السلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

- - - - -